الأهرام

المصدر : الاهـــرام
التاريخ : ٢٤ يونية ١٩٩٩

رئيس الوزراء اللبنانى سليم الحص لـ«الأهرام»:

وحدة المسارين اللبنانى والسورى مسمومة ولا ترتيبات أمنية فى الجنوب

لدينا أسبابنا لعدم دخول الجيش إلى «جزين».. والمقاومة مستمرة حتى التحرير

عندما قابلت رئيس الوزراء اللبنانى الدكتور سليم الحص فى منزله في بيروت، توقعت أن أجد على وجهه وفى صوته آثارا لهذه العاصفة التى هبت على حكومته قبل أيام، ثم وصلت أقصى مدى وعنفوان لها فى توقيت هذا الحوار. وكان بيان شديد العبارة وقاسى المضمون قد بثته وكالة الإعلام اللبنانية الرسمية بعد أن نسبته إلى مصادر وزارية فى حكومة الدكتور الحص، وحمل البيان هجوما على شخص وسياسات رئيس الحكومة السابق رفيق الحريرى، مما أدى إلى امتعاض دوائر سياسية لبنانية وغضب أكثر من عشرين من أعضاء مجلس النواب. وعلى الرغم من الحكمة الواسعة التى تعامل بها رئيس الجمهورية إميل لحود ورئيس الوزراء سليم الحص، فقد استمرت توابع العاصفة تحملها الصحافة والقنوات اللبنانية كل يوم.

فى هذا الجو المشحون أعلن الرئيس الحص براءة حكومته من المصادر والتزامه بمنع تكرار ذلك فى المستقبل، داعيا مع رئيس الجمهورية إلى التزام الهدوء والالتفات إلى جملة التحديات الحقيقية التى تواجه الدولة اللبنانية وتجاوز الجدل غير الجدوى بشأن بيان المصادر الوزارية.وكان أن التزم رئيس الوزراء نفسه بالهدوء، وعندما قابلته فى الوقت الذى كانت الأزمة لا تزال تتفاعل فيه كان هادئا ثابتا راسخا فى الشكل والمضمون، ثم انطلق يخص «الأهرام» بحديث اليوم.

● **دولة رئيس الوزراء.. كثر الحديث عن أولوية المسارين السورى واللبنانى مع وصول إيهود باراك إلى الحكم.. فكيف ترون احتمالات العودة إلى المفاوضات على المسارين،**

خاصة أن الخطاب اللبنانى قد ركز على وحدة المسارين أكثر من تلازمهما؟

أجرى الحديث فى بيروت:

أحمد نافع

○ لاشك ان هناك موقفا جديدا نجم عن النتائج التى أسفرت عنها انتخابات إسرائيل. ونحن نقول فى هذا الصدد إنه لن يكون هناك من هو أسوأ من نيتانياهو بالنسبة لمسار التسوية السلمية وبصورة خاصة على صعيد المسار اللبنانى، ولكن هذا لا يعنى أننا نراهن على إيهود باراك، فهو أساسا رجل عسكرى كان له تاريخ بالتصدى للعرب، ثم إنه بالتصريحات التى أدلى بها بعد فوزه فى الانتخابات لم يظهر الاعتدال الذى ينسب إليه، ففى أحد تصريحاته قال بالالاءات الأربعة التى تحدث عنها: لا لتقسيم القدس، لا للعودة إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، لا لإزالة المستوطنات، لا لعودة اللاجئين.. فكيف يمكن الاتفاق مع إسرائيل فى ظل هذه المواقف المتعنتة.

وأضاف الدكتور الحص قائلا: لقد كان باراك أثناء حملته الانتخابية يقول: إن إسرائيل ستعمل على الانسحاب من جنوب لبنان خلال عام واحد، لكنه بعد فوزه فى الانتخابات وأصبح رئيسا للحكومة أضاف لهذا التصريح عبارة أثارت شبهات، وهى عبارة «وفق اتفاق مع لبنان».

إذن أصبح الانسحاب من لبنان مرتبطا باتفاق معنا، فأى اتفاق يسعى لتحقيقه مع لبنان.. إن باراك فى الواقع يسعى لوضع عملية «الاتفاق» شرطا للانسحاب على غير ما كان يقول قبل الانتخابات، والذى يجب أن يعلمه باراك أننا لن نبرم أى اتفاق منفرد مع إسرائيل من دون المسار السورى، وإذا كان باراك يسعى للاتفاق حول (ترتيبات أمنية) ما فى الجنوب، فيجب أن يعلم أن هذا مرفوض تماما من قبلنا.

وعاد رئيس وزراء لبنان ليؤكد فى نبرة حازمة: أن لبنان غير مستعد للتفريط فى قرار رقم ٤٢٥، الذى يدعو إسرائيل للانسحاب من الجنوب دون قيد أو شرط، لأن الترتيبات الأمنية تعنى إدخال شرط على تنفيذ القرار «وعلى ذلك فنحن نرفض أى تسوية منفردة مع إسرائيل، كما نرفض أن يكون هناك أى اتفاق حول ترتيبات أمنية فى الجنوب. نحن ملتزمون

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

في لبنان بوحدة المسارين، ونحن نملك خبرة مريرة في هذا الصدد، وأعني بذلك اتفاق ١٧ مايو المشئوم الذي أسهم في تأجيج الأزمة التي كانت قائمة في ذلك الوقت والذي انتهى الأمر بإلغائه».

كان هذا الاتفاق يفتئت على السيادة الإسرائيلية، كالذي تريده إسرائيل من ترتيبات أمنية مثل حرية تحليق الطيران العسكري الإسرائيلي داخل الأجواء اللبنانية، وإنشاء مراكز مراقبة لإسرائيل داخل الأرض اللبنانية، وحق ملاحقة الأشخاص والمجموعات التي تحتك بإسرائيل فيما يسميه الإسرائيليون «الملاحقة الحارة»

كل ذلك وغيره يمثل انتهاكا للسيادة اللبنانية، لذا فإننا منذ ذلك الحين (اتفاق ١٧ مايو وما بعده) لا نوافق على إبرام اتفاق منفرد مع إسرائيل، نظرا لعدم تكافؤ القوى بيننا وبينهم، ولو فاوضنا إسرائيل منفردين لفرضت اتفاقا مثل اتفاق ١٧ مايو، إننا نشعر بالقوة عندما نكون في مسار واحد مع سوريا، ولا نشعر بالقوة عندما ننفرد بالاتفاق، وهذا بالنسبة لنا قرار استراتيجي.

● **إذن ـ دولة الرئيس ـ لبنان غير مستعد على الإطلاق لإقحام مسالة الجنوب عند استئناف المفاوضات، أي أن لبنان سيقتصر على أن يتوصل إلى تسوية سلمية قائمة على أساس أنه كان هناك اتفاق هدنة، وأنه لا يربط لبنان بإسرائيل أي شيء آخر غير أنه مستعد للسلام.. ما تعليقكم على ذلك؟**

○ إننا نفضل أن نسمي الأمر «تسوية» علي أن نسميه «سلاما»، وكل كلامي كان عن «تسوية»، ثم إن الانسحاب شيء والتسوية شيء آخر. فالانسحاب مطلوبا اليوم وكان مطلوبا في كل وقت منذ ٢١ عاما عندما صدر قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، دائما كان مطلوب الانسحاب الكامل من جنوب لبنان دون قيد أو شرط.. هذا فيما يتعلق بالانسحاب، وعندما كانت التحضيرات تجري في مدريد أرسلت الإدارة الأمريكية رسائل تطمينات إلى البلدان العربية، وكانت هناك رسالة إلى لبنان تؤكد الاستناد إلى القرار ٤٢٥، إننا نستند في قضيتنا إلى هذا القرار، أي القرار رقم ٤٢٥ لا إلى القرار رقم ٢٤٢، ولا لمقولة «الأرض مقابل السلام» التي هي مضمون القرار (٢٤٢). نحن نتشبث بالقرار (٤٢٥) لأن إسرائيل احتلت أرضنا بعد القرار (٢٤٢)، ونحن لم ندخل مؤتمر مدريد على أساس «الأرض مقابل السلام». إذن نحن متمسكون بالأرض على أساس القرار (٤٢٥)، أما التسوية السلمية فلا يمكن الاتفاق عليها إلا في ظل وحدة المسار السوري ـ اللبناني.

● **هل يمكن الحديث هنا عن إمكان التسوية على أساس تطبيع كامل؟**

○ إننا لسنا مستعدين لأن نعطي تنازلات مجانية بأي حال، إننا لم ندخل بعد محادثات لكي نتحدث عن تنازلات.

● **لكن صيغة مدريد كان واضحا منها أن التسوية السلمية تقوم على التطبيع.**

○ هذه أمور يحلها التفاوض ولا حديث الآن عن أشياء لم يحن وقت الجدل بشأنها بعد، وهنا أود أن أقول إن مصر أعطت العرب أجمعين درسا مهما في موضوع التطبيع، إن ذلك لم يتم على المستوى الشعبي، لم يحدث تطبيع شعبي، وبشكل تلقائي عفوي فإن المصريين لم يطبعوا ونحن من دعاة ذلك. وعلى الرغم من أن التطبيع الرسمي بدأ منذ عشرين عاما فإن التطبيع الشعبي لم يذهب في الاتجاه نفسه، وهذا يجعلنا نقدر التجربة المصرية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

● **كانت مختلف الحكومات الإسرائيلية تطرح دائما «جزين أولا» لإحداث فك ارتباط بين المسارين السورى واللبنانى فى المفاوضات الثنائية، فكيف تتعامل الحكومة اللبنانية مع الوضع الناشئ عن انسحاب الجيش العميل من «جزين» لحماية هذا الإنجاز الوطنى من ناحية، ومحاولة إسرائيل تعكير الأجواء من ناحية أخرى؟**

○ «جزين» كانت انتصارا كبيرا لنا، ومصدر بهجة لكل اللبنانيين، والمسئولون فى لبنان شاركوا الناس هذه الفرحة، وقد كنت أحد الذين توجهوا إلى جزين لتهنئة الناس وطمأنتهم إلى التزام الحكومة اللبنانية بشئونهم ومصالحهم، والرئيس إميل لحود توجه هو الآخر إلى جزين لنفس الشىء، و الوضع الحالى فى جزين بعد أن انسحبت القوات العميلة هو وضع هادئ، هناك استتباب فى الأمن والاستقرار، والحكومة اللبنانية تسعى إلى التصدى لحاجات المنطقة بالوسائل المتاحة، وعندما ذهبت إلى هناك رافقنى فى زيارتى مندوبون من مختلف الأجهزة المعنية والوزارات المختلفة لأجل أغراض التنمية، كان معى مندوب من مجلس الإعمار، ومجلس الجنوب وغيرهما للنظر فى حاجات المنطقة والسعى إلى تلبيتها، وهكذا نتعامل مع جزين.

● **لكن الجيش لم يدخل إلى هناك.. ما تفسير ذلك؟**

○ الجيش لم يدخل إلى جزين لسببين: السبب الأول يتعلق بالرغبة فى عدم إقحامه فى نزاع نعرف أوله ولا نعرف آخره، فلو انتشر الجيش اللبنانى فى جزين لكان قد تعرض كل يوم للرشق وللقصف من التلال المجاورة، وهو هنا إزاء احتمالين، إما أن يرد أو لا يرد، فإذا رد على القصف والرشق بمثله فتحت جبهة استنزاف نعرف كيف تبدأ ولا نعرف كيف تنتهى، ثم إنه إذا لم يرد فسوف يؤثر ذلك فى معنوياته كجيش لبنانى، وهذا هو الإشكال الأول، أما السبب الثانى فمؤداه أن انتشار الجيش سيعيق حركة المقاومة فى الجنوب. ثم إنه من ناحية أخرى.. لو شعرت إسرائيل بأنها كلما انسحبت من منطقة وسارعنا نحن بملئها بالجيش اللبنانى لتمادت فى ذلك بغرض أن يسيطر الجيش اللبنانى على شريط يمنع حركة المقاومة بما يحمى إسرائيل، ونحن ضد حماية إسرائيل من المقاومة، وهذه سياستنا المعلنة، نحن فى سياستنا المعلنة ندعم المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال مادام هناك شبر من الأرض اللبنانية لم يتم تحريره.

● **ما هو مصير الذين سلموا أنفسهم من أعضاء الميليشيات العميلة؟ وما هو موقف لبنان من هذه الميليشيات فى المستقبل؟**

○ فى اليوم الثانى للانسحاب من جزين أعلنت هناك أن على عملاء إسرائيل والمتعاونين معها ممن خاضوا معها معارك ضد اللبنانيين، أن يسلموا أنفسهم للقضاء اللبنانى ونحن واثقون بالقضاء اللبنانى الذى يجب أن يأخذ مجراه معهم. إننا هنا نطبق القانون، والقانون يمنع التعاون مع العدو، وإسرائيل عدو. وحاليا هناك اقتراح قانون يتم تداوله فى اللجان النيابية داخل مجلس النواب يتضمن إعطاء مهلة قد تكون ثلاثة أشهر يعطى خلالها العفو لكل من يسلم نفسه إلى السلطة اللبنانية.

● **هل هناك تفكير فى استيعاب هؤلاء داخل الجيش مرة أخرى؟**

○ لا بالطبع، هذا أمر غير مقبول وليس مطروحا بأى حال.

● **كيف ترون أفضل السبل لإحياء التنسيق العربى وتحديدا بين الأطراف الخمسة التى تعرف باسم «دول الطوق»؟**

○ إننا نتمنى أن يكون هناك تنسيق عربى فاعل فى جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك. فالقضية الرئيسية بيننا وبين إسرائيل هى فى نهاية التحليل قضية عربية، لذا فلا مفر من ضرورة توفير الدعم القوى لكل طرف له صراع مع إسرائيل، ولكن ما تسمى بـ«دول الطوق» فهى محكومة باعتبارات لا تبشر بأنه من السهل عقد قمة لها قريبا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

● **ما هى احتمالات إحياء الدور الأمريكى بالمستوى المطلوب لدفع مسيرة التسوية السلمية إلى الأمام.. خاصة أن موعد معركة الانتخابات الرئاسية الأمريكية يقترب ولم يعد أمامنا سوى ثمانية أشهر على بدء حملتها؟**

○ إننا نخشى ذلك بالطبع، وفى الآونة الأخيرة نحن نسمع عن وجود ضغوط أمريكية على إسرائيل باتجاه استئناف مفاوضات التسوية، وتوجد رغبة أكيدة لدى الرئيس كلينتون لاستئنافها فى أقرب وقت ممكن، وقيل لنا فى بيروت إن الولايات المتحدة بانتظار تشكيل حكومة باراك لتبدأ زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى إلى واشنطن ليجتمع بالرئيس بيل كلينتون تمهيدا لإطلاق عملية التسوية من سباتها، لكن أخشى ما نخشاه أن تكون المعركة الانتخابية فى الولايات المتحدة قد بدأت أو أنها تبدأ بعد فترة وجيزة من استئناف محادثات التسوية، ونخشى فى هذا الإطار ألا تكون الإدارة الأمريكية قادرة على الضغط على إسرائيل بشكل كاف بغرض التسوية عليها.

لكن الذى نسمعه رسميا الآن هو أن الإدارة الأمريكية راغبة فى استئناف المفاوضات وفى تحقيق تقدم فى مسارات التسوية فى أسرع ما يمكن. والأمر رهن - كما قلت - بزيارة باراك لواشنطن عقب إعلانه حكومته، غير أن ذلك ليس مضمونا تماما، فإننى لست على يقين من قدرة الإدارة الأمريكية على الاستمرار بنفس الحماس والفاعلية إبان حملة انتخابات الرئاسة فى البيت الأبيض. وبالطبع فإن

إسرائيل تدرك ذلك جيدا وتتصرف على أساسه، ولن تسمع إسرائيل بضغط أمريكى يغير كثيرا من مواقفها قبل المعركة الانتخابية الأمريكية وانشغال الإدارة الأمريكية بها عن المنطقة على وجه العموم.

● **لقاؤكم بوزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر.. ألا يحمل تفكيرا جديدا فى هذا الإطار؟**

○ جيمس بيكر لا يتحدث باسم الإدارة الأمريكية ومن ثم لا توجد مقترحات أمريكية رسمية من خلاله، لكننا نذكر له بالطبع موقفه الطيب من قضية المساعدات الأمريكية لإسرائيل حين اشترط لإعطاء ضمانات القروض التى طلبتها إسرائيل (عشرة مليارات من الدولارات) عدم استخدامها فى استيعاب المهاجرين الجدد بالأراضى العربية المحتلة. كان موقف جيمس بيكر مشرفا ونحن نذكر له ذلك بكل التقدير.

● **هل تسمح لنا - دولة الرئيس - بالعودة إلى لبنان.. هل يوجد جديد بشأن نتائج التحقيقات فى حادث اغتيال القضاة فى صيدا؟**

○ واقع الأمر أننا فى وضع لا يمكننا اليوم من إعلان أى شىء عن نتائج التحقيق الذى يجرى الآن، ولكن الواقع أن هناك مستفيداً وحيداً من هذا الحادث المروع.. أعنى إسرائيل. لقد حولت الجريمة فرحة جزين إلى حزن شديد، فالأمن والاستقرار الذى تحقق فى جزين قوبل بالجريمة المروعة والمفزعة فى صيدا، الجريمة تمثل تحديا، وضرب رجال القضاء أمر موجع، والمستفيد الوحيد من ذلك هو إسرائيل، ولكن التحقيق يجرى جديا وسنتمكن من القبض على الجناة وسنوقع بهم أقصى العقوبات.

● **البعض يتحدث عن عدد من اللاجئين داخل المخيمات.. ما صحة ذلك؟**

○ أنا ضد الاتهامات الجماعية تماما، الذى أقوله كل مجتمع فيه مجرمون، ونحن سنتعقب المجرمين أيا كانت هويتهم.

● **ما هى الأولويات الاقتصادية لحكومتكم فى ظل العقوبات الاقتصادية التى يواجهها لبنان خاصة أنه يعانى مشكلتين: التضخم والانكماش الاقتصادى؟**

○ نحن فى لبنان لا نعانى التضخم، لكننا نعانى كثيرا الانكماش، وهذا هو جوهر أزمتنا الاقتصادية، فالتضخم خلال عام ١٩٩٨ (العام الماضى فقط) كان ٥٪ وهذا مقبول، ولكن الركود الذى نعانيه منذ وضعت الحرب اللبنانية أوزارها عام ١٩٩٠ لا يزال قائما، وهذا يعود بالأساس إلى ثلاثة أسباب.. الأول: هو أن لبنان قد ازدهر لفترة طويلة من الزمن قبل الحرب اللبنانية، بسبب دور الخدمات الذى كان يقوم به فى المنطقة، الخدمات بالمعنى الواسع، كانت بيروت مصرف العرب ومستشفى العرب وجامعة العرب ومطبعة العرب، وهكذا.. لبنان غاب بعد ذلك عن الساحة لمدة ١٦ عاما، فى هذه الفترة غاب لبنان عن دوره ففقده، وانتهت الحرب ولم نتمكن حتى الآن من استعادة هذا الدور المفقود، فالذين كانوا يستخدمون بيروت كمركز للخدمات اتجهوا خلال الأعوام الستة عشر للتعامل مع أماكن أخرى فى مختلف البلدان العربية بدلا من لبنان.

إذن فالازدهار الذى تحقق لسنوات طويلة قبل الحرب أصبح مفقودا وصعب الاستعادة، وقد أحدث ذلك إجمالا ثغرة بنيوية فى الاقتصاد الوطني.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وإذا كان هذا هو السبب الأول فى أزمتنا الاقتصادية، فإن السبب الثانى يتبدى فى العجز الكبير للموازنة، وعجز الموازنة يدفع الدولة للاستدانة من السوق لسد العجز، واستدانة الدولة من السوق بهذا الحجم الكبير من شأنه رفع الفوائد، والفوائد المرتفعة هي عامل كابح للنشاط الاقتصادى، نسبة الفائدة التى تتحملها الدولة على السندات لسنة أو لسنتين تبلغ ١٦٪، وهذا معدل غير موجود فى العالم.

والسبب الثالث: يتمثل فى الترابط العضوى القائم بين الاقتصاد اللبنانى والاقتصادات العربية، وبصفة خاصة الخليجية منها، فالاقتصاد اللبنانى يتأثر

يكن هناك مشروع موازنة، بعد ذلك كان علينا أن ننصرف إلى وضع مشروع موازنة، وقد استغرق ذلك منا أربعة أشهر، وخلال هذه الفترة كان إنفاق الحكومة مقيدا، وكان ذلك سببا فى زيادة حدة الركود القائم. ونحن نأمل اليوم ومع صدور الموازنة قريبا أن نجد حلولا للأسباب الثلاثة الكبرى التى تحدثنا عنها، وإننا عموما نراهن على موسم اصطياف ناجح هذا الصيف ونعتقد أن إقرار الموازنة سيخفف كثيرا من حدة الأزمة.

وفيما يتعلق بتوجهات الحكومة الاقتصادية يوجد مجالان كبيران للعمل، المجال الأول هو الإنماء والإعمار، وقد طلبنا من مجلس الإعمار وضع خطة لخمس سنوات تراعى الأبعاد الاجتماعية، وتنمية المناطق الأقل تطورا فى لبنان، وتعزيز حركة نمو القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، ولكن ذلك يتم من خلال الخطة، وبالطبع فإن خطة الإعمار يتم تمويلها من القروض الخارجية وهناك نصيبا للدولة فى الإنفاق المحلى وقد زاد هذا النصيب فى الموازنة الحالية.

والجانب الآخر يتعلق بمشكلتين مترابطتين فى أزمة الاقتصاد اللبنانى، الأولى تتعلق بالعجز الكبير فى الموازنة، والثانية الدين العام الكبير. وهذا الدين ينتج خدمة دين كبيرة، وخدمة الدين الكبير هى المصدر الأول لعجز الموازنة، وعجز الموازنة هو سبب زيادة خدمة الدين كل سنة، ونحن مصرون على تكسير هذه الحلقة المفرغة. لدينا برنامج عمل للتصحيح المالى لمدة خمس سنوات أيضا، ومجلس الوزراء سيحيل المشروع لمجلس النواب للاطلاع عليه، وهدف هذا المشروع هو خفض نسبة الدين العام إلى الناتج العام.

وتخفيض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج العام بشكل جذرى خلال خمس سنوات، بحيث نضع الاقتصاد الوطنى تحت السيطرة ونكسر الحلقة المفرغة وندخل فى حالة أكثر ثباتا، بمعنى أن تغدو نسبة النمو فى الدين العام أقل من نسبة النمو فى الدخل القومى.. وهذا هو هدف البرنامج.

● قيل إن بعض الدول ستقوم بإسقاط شرائح من الديون مثل فرنسا والولايات المتحدة؟

○ إن نسبة الديون الخارجية إلى الدين العام هى ٢٥٪ فقط، أى أن ربع الدين العام فقط بالخارج والنسبة الأكبر للدين الخارجى ليست من حكومات بل من مؤسسات وهيئات، وفيما يتعلق بالدين الفرنسى والأمريكى فهو ليس دينا كبيرا، إننا لسنا مثل بعض الدول العربية التى دخلت برامج تسلح، لذا فلسنا مدينين لفرنسا أو أمريكا بمبالغ كبيرة، وكل قروضنا قروض إنمائية.

● هل هذه النسبة تعود إلى الرقم الإجمالى الـ١٨ مليار دولار؟

○ الديون الخارجية على لبنان قاربت العشرين مليار دولار، كانت ١٨,٥ مليار ولكن هناك خدمة دين مستمرة.

● تحدثتم كثيرا عن تطوير الخدمات ولكن ألا يوجد تفكير فى تطوير القطاع الإنتاجى فى المجالين الزراعى والصناعى؟

○ هناك طرق كثيرة يمكن ارتيادها من أجل تعزيز نمو الاقتصاد الوطنى، ونحن نفكر فى تيسير التمويل للقطاعات الإنتاجية، وإنشاء مناطق صناعية ومناطق حرة، وتدبير سياسات جمركية تساعد على ذلك. نحن نفكر فى ذلك جيدا.

● السؤال الأخير هو: ما مصير ثلاثة فى الجنوب: حزب الله واللاجئين الفلسطينيين وجيش لحد؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

○ حزب الله حزب لبنانى محترم له ممثلوه فى مجلس النواب ويستطيع أن يمارس العمل الحزبى فى لبنان بصورة طبيعية وبحرية مطلقة، وفيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين فنحن فى لبنان حريصون على عودتهم إلى ديارهم لأنه بغير ذلك يكون هناك تفريط فى القضية الفلسطينية، ولا حل بغير حق الفلسطينيين الكامل فى العودة إلى وطنهم والعيش على أرضهم، وفيما يتعلق بجيش لحد فلا علاقة بلبنان بما يثور حول مستقبل قيادته وهيكله التنظيمى، وموقفنا من ذلك هو ما سبق قوله بالمثول أمام القضاء أو بالعفو عمن يسلمون أنفسهم فى حال صدور قانون العفو الذى يبحثه البرلمان حاليا.

رئيس الوزراء اللبنانى خلال لقائه مع أحمد نافع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية